الشّاهد القرآني وتطبيقاته في نحو السّهيلي.
– كتاب الرّوض الأُنف أنموذجا–

The Quranic witness and its applications in Al-Suhayli grammar
– the book Al-Rawd Al-Anf as an example.

عامر ناجي (طالب دكتوراه) .
ameur.nadji@univ-tiaret.dz
اسم المشرف: بلقاسم عيسى.
aissa.belkacem@univ-tiaret.dz
الرتبة العلمية : أستاذ التعليم العالي.
مخبر الدراسات النحوية بين التراث والحداثة.
جامعة ابن خلدون بتيارت. الجزائر.

تاريخ الإرسال:2024/06/06	تاريخ القبول:2024/12/19	تاريخ النشر:2024/12/21

الملخص:

يُعدُّ الشّاهدُ القرآنيّ واحدًا من أبرز الشّواهد النّحوية حضورا واستعمالا في علم النّحو العربيّ، فهو يُشكّل مركزَ ثقل حيويّ كبير في استنباط البِنى النّحوية، والاستشهاد على أحكامها، وتعليل فروعها؛ لارتباطه بالقرآن الكريم الذي أجمع النّحاة على أنّه يحتلّ موقع الصّدارة بين مصادر السّماع الموثوقة؛ لأنّه أعلاها فصاحة وبيانا ونظما مُعجزا؛ ولذلك عُني به أبو القاسم عناية فائقة، واستخدمه في كتابه "الرّوض الأُنف" استخداما لافتا للنظر، وجعله في أعلى هرم الاستشهاد النّحوي، ووظّفه توظيفا يتّسم بالغزارة والتنوع والتّعمّق في عرض المسائل ومناقشتها وتعليلها، مؤمنا أن كل ما في اللّغة العربية – من الصوت إلى التركيب– يدخل في حيّز واسع من التّعليل والاحتجاج والاستشهاد.

الكلمات المفتاحية:
الشّاهد – الدّليل – الأصل – السّماع – القياس – العامل .

Abstract

Witness is one of the most prominent terms and concepts that have been used in many fields of knowledge, especially grammar and jurisprudence. The grammarians took great care of it. They agreed that the most important sources of empirical original verbs are the Holy Qur'an for the power of his eloquence and miraculous grace. Therefore, the grammatical witness took a wide range of good in the explanations of grammar, such as Khalil Ibn Ahmed and his pupil Sibawaih and those who were compared to them as Genie, Abdul Qahir al-jurjani and Al-Suhaili, who made it at the forefront of grammatical evidence for his belief in the wisdom of the Arabic language. He used it to derive rules, prove grammatical judgments, and discuss issues of disagreement between him and his opponents.

Key words: The witness –Guide – the meaning – Hearing − Measurement

مقدمة:

شكّل نزول القرآن الكريم منعرجا حاسما في مسار الحركة الفكريّة عند العرب، حيث أقبل عليه الفقهاءُ لاستنباط الأحكام الشّرعيّة، وعَمِد إليه علماء البلاغة لدراسة إعجازه البياني الكامن في نظمه، واتّخذه النّحاة موردا لاستخراج قواعد العربيّة، وتعليل أحكامها. وظلّ هذا الكتابُ الأزليّ بلغته البليغة وبيانه المعجز قاسما مشتركا لكثير من العلوم والتخصّصات، فكان هو الباعث والمحرّك الأوّل على تطورها وازدهارها، وما زال إلى وقتنا الحاضر يتصدّر الموضوعات العلمية والفلسفية.

وأصبح من المؤكّد أيضا لدى الباحثين المهتمين بعلوم اللّسان أن القرآن الكريم صار مطلبا لكثير من الدراسات اللّسانية الحديثة والمعاصرة؛ وذلك لما ينطوي عليه من روافد تدخل في صلب وصميم البحث اللّساني، كالأسلوبية، ولسانيات النص، والتّداولية، وتحليل الخطاب. ومن هنا تبرز أهمية الشّاهد القرآني في علم النحو؛ فهو يُعدُّ من بين أهم الشّواهد النّحوية التي أقبل عليها الرّعيل الأوّل من النّحاة في تحليلاتهم للغة، واستنباطهم لضوابطها وقواعدها، كالخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه صاحب الكتاب، وكلّ من جاء بعدهما من العلماء الذين يمثلون أصالة البحوث اللّغوية، كابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والسّهيلي.

وإدراكا منّا لأهمية الشّاهد القرآني؛ لأنّه يرتبط بخطاب مقدّس، يُعدّ من أشرف الخطابات على الإطلاق، وأعلاها منزلة، وأعظمها شأنا، مقارنة بكل العلوم والمعارف الإنسانية، جاءت هذه الورقة البحثية الموسومة بـ : " الشّاهد القرآني وتطبيقاته في نحو السّهيلي "، جاعلة كتابه: " الروض الأنُف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام " ميدانا لهذه الدّراسة، وهو كتاب من أهم ما صُنّف في السّيرة، إذ ضمّنه السّهيلي جملة من العلوم الشرعية، وقضايا متنوعة في النّحو واللّغة. وتُضاف إلى هذه الأهمية أهمية أخرى، تتّجه صوب ربط الدّراسات النّحوية بالقرآن الكريم، وذلك في ظلّ عزوف كثير من الباحثين عن

هذه البحوث الأصيلة، وانشغالهم بالدّراسات اللّسانية الغربية الحديثة والمعاصرة، دون معرفة خلفياتها النّظرية وأهدافها الإيديولوجيّة، مع إيماننا بضرورة التّفتح على الآخر في سبيل إعادة الاعتبار للمنجز التراثي؛ لأنّه لا سبيل للرّقي العلمي، وملاحقة هذا العصر الرّقميّ خارج جغرافيا الموروث بكل أبعاده المعرفية، ومنطلقاته الفكرية، لأنّ هذا الموروث يمتلك قدرة عجيبة على التّحوّل، وقراءة ذاته بذاته، وإنتاج المعارف الجديدة.

ولعلّ الهاجس العلمي الذي كان محرّكا ودافعا لاختيار عنوان هذه الورقة البحثية، يكمن أساسا في القيمة العلمية للتّراث النّحوي في الأندلس، والذي يُعدّ السّهيلي واحدا من أهم أعلامه البارزين الذين مثّلوا أصالة البحوث اللّغوية، وكانت آراؤهم فتحا عبقريا استجابت له الحضارة العربية الإسلامية في أزهى عصورها.

ومع ندرة البحوث التي تضطلع بمحاولة الكشف عن منهج الدّرس النّحوي في الأندلس، والذي يُعدُّ أبو القاسم السّهيلي واحدا من أهم أعلامه، انعقد العزم على البحث في هذا الموضوع، والإجابة عن إشكاليته المركزية التي أثارت اهتمامنا، ونروم الإجابة عنها من خلال هذه الدّراسة، وهي: ما موقف السّهيلي من الشّاهد القرآني؟ وكيف وظّف السّهيلي هذا الشّاهد في استنباط القواعد، وإثبات الأحكام النّحوية، والاعتراض على مُخالفيه ؟ ثم ما مدى اِلتزام السّهيلي بشروط القياس على الشّاهد القرآنيّ من حيث الاطّراد والشّذوذ ؟ وما دوافع استشهاد السّهيلي بالقرآن الكريم على أحكام العربية، وتقديم شواهده على الشّواهد النّحوية الأُخر، كالشّاهد الحديثي والشّاهد الشّعري؟

وللإجابة عن تساؤلات هذه الإشكالية المحورية، اِعتمدنا جملة من الفرضيات المرتبطة بها بشكل مباشر، محاولين إثباتها أو نفيها، فهي في عمقها ليست وليدة الحدس ولا التّخمين، بل هي مُعطى علميّ، وحلقة ضمن سلسلة مُترابطة من الدّراسات الدّائرة في فلك المنجز النّحوي التراثي في الأندلس، أهمها:

– عُني السّهيلي بالقرآن الكريم عناية فائقة، واهتمّ به اهتماما واسعا، فلا تكاد تخلو مسألة نحويّة، ولا يكاد يمضي حكم من الأحكام، إلّا وكان للشّاهد القرآني حضور قويّ فيها، ودليل حيويّ عليها .

– إنّ الدّافع الأوّل، والمحرّك الفعلي لتقديم السّهيلي الشّاهدَ القرآنيَّ في التّعليل والاحتجاج والاستشهاد، يعود في الأساس إلى إيمانه بحكمة واضع اللّغة العربيّة.

– لم يلتزم السّهيلي بشروط قواعد القياس النّحوي على الشّاهد القرآني، فتوسّع في القياس على المطّرد والشّاذّ، فكان قياسه من هذه النّاحية على الشّاهد القرآني، لا يخضع لكثرة النّظائر في الباب النّحويّ، خلافا للبصريين الذين يلتزمون في قياسهم بهذا الإجراء.

– شكّلت الدّلالة في استشهاد السّهيلي بالقرآن الكريم أحيانا منعرجا حاسما في توجيه الأحكام النّحوية التي توصّل إليها توجيها وظيفيا وتداوليا.

وقبل الإجابة عن تلك التّساؤلات، وإثبات هذه الفرضيات أو نفيها، يجدر بنا في هذا المقام أن نتناول بدءا معنى الشّاهد لغة، ومفهومَه اصطلاحا، ثم نوضح بعد ذلك موقف السّهيلي من الشّاهد القرآني، والدّوافع التي جعلته يُعنى بالقرآن الكريم والاستشهاد به على أحكام النّحو.

1– معنى الشّاهد لغة :

يرجع المدلول اللّغوي للشّاهد إلى المادة التي اشتُق منها، وهي الفعل الثلاثي المجرد (شهد)، وذلك للدلالة على ثلاثة معانٍ، وهي: الحضور، والعلم، والإعلام. فقد ذكر ابن فارس في مقاييسه أن الجذر اللّغوي (الشين والهاء والدّال) أصل واحد يدل على الحضور والعلم والإعلام[1]. وذكر بعض اللّغويين أيضا أنها تعني الخبر القاطع[2]، والإخبار بصحة الشيء مشاهدة وعيانا[3].

والشّاهد اسم فاعل مشتق من فعل ثلاثي صحيح مجرد، وهو العالم الذي يبين ما علمه[4]، لأنّه أدى ما عنده من الشّهادة . أمّا الاستشهاد فهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد بحرفين(استشهد) المرتبطة بالصّيغة الصرفية (استفعل)التي تأتي للدلالة على معنى الطلب، كالاستعلام وهو طلب العلم، والاستغفار وهو طلب الغفران، والاستشهاد وهو طلب الشّهادة[5]. والشّاهد أيضا في اللّغة عبارة عن الحاضر، وأصل الشّهادة: الإخبار بما شُوهد[6].

وتأسيسا على ما سبق ذكره، يتّضح لنا أن المعاني اللّغوية التي جيء بها للدلالة على مادة(شهد)، لا تخرج عن : الحضور، والعلم، والإعلام . فالمعنى الإجمالي الذي توحي به هذه المادة اللّغوية هو المعاينة الحقيقية للشيء، ونقل الخبر. ولعلّ المعنى الأخير في التّعريفات اللّغوية السّابقة هو أقرب المعاني اللّغوية إلى المعنى الاصطلاحي الذي نريده في هذه الدّراسة.

2– الشّاهد اصطلاحا:

عرّف التّهانويّ الشّاهد بأنّه « عند أهل العربيّة: الجزئي الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئيّ من التّنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم »[7]. فالشّاهد بهذا التعريف يُطلق على الآية الكريمة، أو البيت من الشّعر أو ما هو من كلام العرب، وردت في كل واحدة منها مما يُستشهد به، ويُستدلّ به في إثبات قاعدة ما من قواعد اللسان العربي؛ لأنّ (الجزئيّ) نظير من نظائر الكليّ، وهو الذي يتركّب منه ومن غيره شيء[8]؛ فالآية الكريمة تُعدّ جزءا من سورة من سور القرآن الكريم، والبيت الشّعري يُعدّ أيضا جزءا من أجزاء تتركّب منها القصيدة. فهي كلها أجزاء، يتركب بعضها مع بعض، حيث يُستشهد بالجزئيّ منها على وضع القواعد، وإثبات الأحكام. وعلى هذا الأساس يُعرّف الشّاهد النّحوي

اصطلاحا بأنّه ما يُؤتى به للاستشهاد على إثبات قاعدة نحوية، أو إثبات حكم من الأحكام. ويكون ذلك بالرجوع إلى مصادر السّماع الموثوقة، وهي القرآن الكريم الذي أجمع النّحاة على أنّه يأتي في المرتبة الأولى للاحتجاج والاستشهاد، ثم الحديث النّبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء شعرا ونثرا.[9]

ونظرا لارتباط الشّاهد بالأدلة السّماعية النّقلية ومصادرها؛ فإنّ هذه الأدلة قد تكون شواهد صادقة على إثبات الأحكام أو نفيها؛ لأنّ الشّهادة في اللّغة – كما ذُكر من قبل – قد تعني الإخبار بصحة الشيء حضورا وعيانا، فالشّاهد هو ما يُخبر بصحة هذا الشيء، كما يُخبِر النّحوي بصحة قاعدة، أو حكم من الأحكام. ومن هذا المعنى اللّغوي أخذ الشّاهد مفهومه اصطلاحا. ولذلك ذهب الباحث محمد حسن جبل إلى أنّ الشّاهد اصطلاحا هو ما يؤتى به من كلام العرب الفصيح ليشهد بصحة لفظ، أو صيغة، أو عبارة، أو دلالة، أو قاعدة، أو حكم من أحكام العربية.[10]

أمّا الاستشهاد في اصطلاح النّحاة، فهو « ذكر الأدلّة النّصية المؤكدة للقواعد النّحوية؛ أي: التي تَنبني عليها هذه القواعد »[11]. ويُقصد بالأدلة النّصية كلّ النّصوص اللّغوية النّقلية المرتبطة بالسّماع وهي عند النّحاة: القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب المنظوم والمنثور في عصر الاحتجاج والاستشهاد.

والسّبيل إلى وضع قواعد اللّسان العربي، والاستشهاد على صحّة أحكامها، يقتضي حضور شواهد من كلام العرب الفصحاء، وهي تمثل الأدلة النّصيّة التي يُحتج بها، حيث ترتبط بمعايير جغرافية وزمانية محدَّدة، يُرجع إليها في بناء القواعد، فتكون – دون غيرها – مصدرًا لهذه القواعد، ومحكّ صحتها.[12]

وهذا يعني أن القول الموثوق بفصاحة كلام العرب الذي يُذكر دليلا أو حجّةً أو شاهدًا عند الاستدلال به على إثبات صحة قاعدة نحويّة، أو حكم من الأحكام، يكون مشروطا بضوابط الاستعمال العربيّ الفصيح، وهو ما يطلق عليه الشّواهد النّحويّة، وهي أدلّة موثوقة قطعية الثّبوت، ومن ثم كان الاستشهاد هو: « الإخبار بما هو قاطع في الدّلالة على القاعدة من شعر أو نثر »[13].

والشّاهد القرآني يُعدُّ واحدا من بين الشّواهد النّحويّة المُوصِلة إلى استنباط الأحكام وتعليلها، غير أنّه مقصور على الأدلة السّماعية وحدها دون غيرها، لأنّ الأدّلة النّحوية صنفان: أدلة نقلية ترتبط بالسّماع اللّغوي العلمي، وهي: القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا. أمّا الصنف الثاني فهو أدلة عقلية ترتبط بالقياس وما أفرزه من مفاهيم إجرائية، كالعلّة، والعامل، والتّقدير، والموضع في البنية العاملية المجرّدة.

ولا ننسى أن غاية الشّاهد النّحويّ في المقام الأوّل تعليميّة؛ لأن مقصد النّحاة – بعد وضع القواعد– هو انتحاء سَمت كلام العرب الفصحاء، ليلحق من ليس من أهل اللّغة بأهلها، ولذلك كان للمعنى اللّغويّ للشّاهد ارتباط وثيق الصّلة بالمعنى الاصطلاحي؛ لأنّ الشهادة في اللّغة تعني الإخبار عن صحّة الشيء بالمعاينة والحضور، ومن يُخبر عن صحّة الشيء حضورًا وعيانًا يُسمّى شاهدًا. وبهذا يكون المقصود بالشّاهد في اصطلاح النّحاة : الإخبار بما هو قاطع في الدّلالة على ما يؤتى به من الكلام العربيّ الفصيح من شعر أو نثر، يسوقه النّحوي شاهدًا على صحّة القاعدة، أو على صحّة علّة الحكم النّحويّ إثباتا أو نفيا.

3– مصادر الشّاهد النّحويّ:

إنّ الحديث عن مصادر الشّاهد في النّحو العربيّ، هو حديث عن مصادر السّماع اللّغوي الذي يُعدّ الأصل الأوّل من أصول التّفكير النّحوي لدى علماء العربية، ويعكس أصالة المنهج العلمي القائم على جمع المدوّنة اللّغوية من أفواه العرب الفصحاء، ثم إخضاع هذه المدوّنة المسموعة سماعا مباشرا للملاحظة والتّصنيف، وصولا إلى التّعميم المؤدي إلى تجريد قواعد اللّسان العربي، فيكون هذا دليلا قويا، وشاهدا صادقا، يشهد على صدق الأحكام المتوصّل إليها عن طريق الاستقراء. وقد أجمع العلماء على أنّ مصادر السّماع المستخدمة في الاحتجاج والاستشهاد ثلاثة مصادر: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرًا. وقد وضع العلماء شروطًا لكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة، فأجمعوا على الاستشهاد بالقرآن الكريم لقوّة فصاحته ونظمه المعجز، وقيّدوا كلام العرب المنثور والمنظوم بشروط، واختلفوا في جواز الاستشهاد بالحديث الشريف لروايته بالمعنى.

فالقسم الأوّل من مصادر الاستشهاد، وهو القرآن الكريم، فقد عُني العلماء به على مختلف تخصّصاتهم، فتحرّوا الدّقة في متنه وسنده وضبطه وتسلسل روايته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم رسمًا وتلاوةً، ولذلك أجمعوا على الاحتجاج والاستشهاد به في اللّغة والنّحو والصّرف والبلاغة.[14]

وهل يحتجّ ويُستشهد بجميع أنواع قراءاته أم لا؟ وللجواب على ذلك يذكر السّيوطي أنّ « كُلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحّ سنده، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ».[15] فمقياس موافقة كلّ قراءة من القراءات القرآنية للعربيّة ولو بوجه واحد، يُقصد به وجه من وجوه أحكام العربيّة وقواعدها النّحويّة والصرفيّة، وأمّا موافقة أحد المصاحف العثمانية فيُقصد به الرّسم العثماني، وهو ما كان ثابتا في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر: چ ٹ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ چ[16]، بغير واو، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي[17].

والاستشهاد بالقراءات القرآنية المتواترة والمشهورة، أخذ نصيبا وافرا في المقولات النّحوية للنّحاة البصريين، فكانوا يبنون عليها قواعدهم، ويُوظفونها في الاحتجاج والاستشهاد والاستدلال على أحكام العربيّة، أمّا القراءات الشّاذة فلم يأخذوا بها بخلاف نحاة الكوفة، لأنّ من شروط القياس عندهم أن يكون المقيس عليه مطردا في الاستعمال، وله نظائر كثيرة في الباب النّحوي.

أمّا القسم الثّاني من مصادر الاستشهاد النّحوي، فهو الحديث النّبوي الشريف الذي أحجم النّحاة الأوائل عن الاستشهاد به، ويكفيك أن تتصفّح كتاب سيبويه للتّأكد من ذلك، فعلى قلة الأحاديث التي ساقها في الاحتجاج والاستشهاد، فإنّه لا ينسبها إلى الرسول صلّى الله عليه وسلم، وإنما يجعلها من كلام العرب وينسبها إليهم[18]، ويذهب الأستاذ مخلوف بن لعلام تلميذ الحاج صالح إلى أنّ إعراض سيبويه عن الاهتمام بالحديث النبوي الشريف في استنباط القواعد والاستشهاد على الأحكام يعود إلى روايته بالمعنى ووقوع اللّحن فيه[19]، لأنّ معظم الأحاديث قد سارت على ألسنة الأعاجم والمولدين قبل تدوينها، فرووها بألفاظ غير ألفاظ الرسول صلّى الله عليه وسلم، فزادوا ونقّصوا وقدّموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا نجد الحديث الواحد في المسألة الواحدة مرويا على أوجه شتّى، وبعبارات مختلفة.[20]

وبقي الأمر على هذه الحال، حتى جاء النّحاة المتأخرون، فأثاروا قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشّريف، وانقسموا على أنفسهم إلى مانع متشدّد، ومجيز متساهل، ومتوسط بين هذين الاثنين. ثم جاء بعدهم الباحثون المحدثون، فبحثوا هذه القضية، وأصدروا فيها بعض الأحكام والشّروط. ونعتقد نحن أنّ الأحاديث النّبويّة الشّريفة مدونة لغويّة كبيرة ثريّة بالظّواهر اللّسانيّة، فحقها أن تكون رافدا بعد القرآن الكريم في استنباط قواعد العربيّة، وإثراء أحكامها، وجعلها أداة للعلم والمعرفة. وبعد الحديث الشريف يأتي القسم الثالث من أقسام الاحتجاج والاستشهاد، وهو كلام العرب الفصحاء المنظوم والمنثور، والذي يُعدّ مصدرا حيويا من مصادر المدوّنة اللّغوية المسموعة التي لجأ إليها النّحاة لاستخراج أحكام النّحو، ووضع القواعد الكلّيّة للّسان العربي.

4- موقف السّهيلي من الشّاهد القرآني:

أخذ الشّاهد القرآني حيزا واسعا في كتاب السّهيلي، فلا تكاد تخلو مسألة نحوية أو ظاهرة لغويّة، ولا يكاد يمضي حكم من الأحكام، إلا وكان للشّاهد القرآني حضور قوي فيها، وكان أيضا الدّليل الأوضح على صحة قاعدة ما، أو استعمال كلمة أو تركيب معين، أو مخالفة رأي ودحضه، أو نقض علة بعلة أقوى منها. ويكفي الباحث في هذا المجال أن يعود إلى كتاب السّهيلي "الروض الأُنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام "، ليتأكد من أنّه كتاب غني بالشّواهد النّحوية المختلفة، لا سيما الشّاهد القرآني الذي

يأتي في طليعة هذه الشّواهد، مما يستدعي القول بأن الشّاهد القرآني يُعدُّ أحد مكونات التّفكير النّحوي عند السّهيلي.

وإذا كان النّحاة قد أولَوا الشّاهد القرآني كُلّ العناية والاهتمام، لأنّه لا يوجد من النّصوص اللّغوية ما هو أفصح منه، فإنّ أبا القاسم السّهيلي عُنِيَ أيضا بالقرآن الكريم، واهتم به اهتمامًا كبيرًا، فقد ذكر في مقدمة كتابه: « وكُلّ علم – وإن تميّز حامله عن البهيمة – فليس العلمُ الذي يلبسُ طالبُهُ أكرمَ شيمة، ويحيى فؤاد صاحبه كما تحيي الدّيمة الهشيمَةُ – إلا ما أودع الله عزّوجل – كتابَه العليّ من أنوار المعارف ... فذلك العلم الذي ينهضُ حاملهُ إلى أعلى المراتب، ويأخذ بِضَبْع طالبه حتى يُقعِدَهُ على هامّ الكواكب، ويكشف عن بَصر فؤاد صاحبه، فينزهه في رياض البدائع والعجائب»[21].

فالسّهيلي يرى أن أشرف العلوم، وأرفعها شأنًا، العلم الذي يُعنى بدراسة القرآن الكريم، فهو أعظم العلوم التي سعى الانسان إلى طلبها وتدارسها، حيث نشأت في ظله علوم اللّغة كالنّحو والبلاغة، والتّفسير والفقه، وغيرها من العلوم التي تنطلق منه وتعود إليه، فهو أحق ما يشتغل به الباحثون، وأفضل ما يتسابق فيه المتسابقون.

فالباعث على هذا الطرح الذي ذهب إليه السّهيلي في اهتمامه بالقرآن الكريم، وتبيان أهميته لطالبي العلم، هو اشتماله على أسرار وكنوز، لا يصل إليها إلّا من شرح الله صدره لها، وأتاه الحكمة، وجعل له نورًا اهتدى به إلى إشراقات لغوية وغير لغوية، تنير العقل، وتأسر القلب. ولَعلّ إيمان السّهيلي بحكمة واضع اللّغة كان المحرّك والدّافع الأوّل إلى عنايته بالقرآن الكريم، والاستشهاد بما ورد فيه من ظواهر لغويّة، وأحكام نحويّة مطردة أو شاذة، وهو ما نلمسه في قوله : « فإني لم أفحصْ عن هذه الأسرار، وخَفِيَ التعليل في الظواهر والإضمار، إلّا قصدًا للفكر والاعتبار في حكمة من خلق الانسان وعلّمه البيان، فإنّه الخالق للعبارات، والمقدّرُ للّطائف والإشارات چ ں ں ڻ ڻ چ[22] چ □ ﭦ ﭧ چ[23]، فمتى لاح لك من هذه الأسرار سِرٌّ، وكشف لك مكنوناتِها فكر، فاشكر الواهب للنعم »[24].

فالنّظرة الفاحصة لهذا النّص، يكشف لنا مدى عناية السّهيلي بالقرآن الكريم، فهو يقودنا من منظور السّهيلي إلى تلمس أسرار اللّغة التي تنطوي على نظام مُحكم البناء والتّصميم، عجيب النّظم والانسجام، فهذا من جهة، ومن جهة أخرى يقودنا إلى الوقوف على أنّ هذه اللّغة مبناها على الحكمة بنظم معجز، يدعو إلى البحث في نظامها الخفي، وتعليل أحكامها لسبر أغوارها، وكشف الغطاء عن أسرارها، ولذلك جعل أبو القاسم الشّاهد القرآني في صدارة الشّواهد النّحويّة في الاحتجاج والاستشهاد على أحكام النّحو

بعقلية مبدعة، وفكر حادّ، يُضاهي فكر الخليل وتلميذه سيبويه، ومن نحا نحوهما، كابن جني وعبد القاهر الجرجاني .

ومن الأقوال الدّالة على عناية السّهيلي بالقرآن الكريم واهتمامه به اهتماما كبيرا، قوله : « ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمُه، الفائق على كل العلوم علمُه...»[25]، وقوله أيضا في مسألة من حروف المعاني : « وأحسب جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأوّل من المعادلة، وإن لم يكن قبلها ألف استفهام...»[26]. ولم يكتفِ السّهيلي بالإشارة إلى أهمية القرآن الكريم في الاحتجاج والاستشهاد على قضايا النّحو واللّغة فحسب، بل أخذ يستثمره في تأمل بديع نظمه، وكشف الغطاء عن مكامن الإعجاز في آياته.

5 – الاستشهاد بالقرآن الكريم:

تخطّى السّهيلي عتبة الوصف كمنهج من مناهج البحث اللّغوي إلى منهج آخر يقوم على التّفسير الذي يُعدّ جزءا من التنظير النّحوي الذي يقوم على الاستدلال العقلي، وذلك بالاعتماد على الفرضيات ومقاربتها بالنّتائج والأحكام المتوصّل إليها قصد إثباتها أو نفيها أو دحضها، وفقا لجملة من العلاقات التي تربط الأصول بفروعها، أو العوامل بمعمولاتها، أو النّظير بنظائره.

ولَعلّ أوّل شاهد قرآني نقف عنده في أقوال السّهيلي، يرتبط بمسألة تقدير الأصول وربطها بفروعها لتفسير العمليات التّحويلية، فقد ذهب إلى القول بأنّ (الكاف) قد تكون حرف جر زائد، إذا دخلت على (مثل)، مستشهدا على ذلك بقوله تعالى: چ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ[27]، معلّلا دخول حرف الجر على خبر ليس المقدّم في هذا الموضع، جاء تأكيدا للنفي.[28] وقد ألزم السّهيلي نفسه بتقدير ما خرج عن الأصل، وردّه إلى أصل بابه الذي ينتمي إليه، مستندا في ذلك إلى الحمل على المعنى، لأنّ الأصل المقدّر في الآية الكريمة: (ليس مثله شيء)، فكان دخول حرف الجر على خبر ليس المقدّم تأكيدا لمعنى النفي. ويرى السّهيلي أن (الكاف) في الآية السّابقة ليست اسما، ولا في موضع اسم، لأنّها لو كانت اسما أو في موضع اسم لاختلّ مقصد الآية الذي يستقيم مع كونها حرف جر زائد يفيد التأكيد عمل لفظا لا موضعا.[29] ولذلك ذهب النّحّاس في إعرابه لقوله تعالى: چ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ [30] إلى أنّ (الكاف) حرف جرّ زائد، دخل في هذا الموضع تأكيدا لمعنى النّفي بـ (ليس) التي عملت في معمولَيها نصبا مقدما، ورفعا مؤخرا.[31]

وفي موضع آخر من الكتاب، يعتمد السّهيلي التّضمين أداة إجرائية في مسألة تعدّي الفعل ولزومه، استنادا إلى العلاقة بين الأصل والفرع، وذلك في عطف الفعل على الاسم بالفاء، مستشهدا بقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃﭼ[32]، إذ يذهب إلى أنّه لما كان معنى قوله: في قلوبهم مرض متضمنا لمعنى: مرضت قلوبهم، صحّ عطف الفعل على الاسم موضعا لا لفظا، وهذا هو الأصل.[33] ولم يخرج مفهوم التّضمين لدى السّهيلي على ما أجمع علماء اللّغة والنّحو من أنّه إشراب كلمة معنى كلمة أخرى، فتأخذ حكمها، لتؤدي وظيفتها في التركيب النّحوي[34]، ويدخل هذا في باب الحمل على المعنى، وهو باب واسع وكبير.

وفي ظاهرة التّخفيف المرتبطة بالاقتصاد اللّغوي الذي قال به اللّسانيون المحدثون، يرى السّهيلي جواز حذف حرف الجر إذا طال الاسم بالصّلة، طلبا للتّخفيف. وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ [35]، والتقدير: (لأن هذه)، حيث جاز حذف حرف الجر، وإن كانت حروف الجر لا تُحذف، لأنّها موصولة بما بعدها.ولم يكتفِ السّهيلي بهذا الشّاهد في جواز حذف حرف الجر، بل مضى يسوق شواهد كثيرة من القرآن الكريم دليلا على صحة ما ذهب إليه، مُبينا من خلال هذه الشّواهد أن المصدر أيضا يأتي في موضع لا يقع فيه إلّا الاسم المخفوض بحر الجر، نحو قوله تعالى:ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ [36]. فهذا تقديره في القياس في أصل الوضع: (بأن لا يعلموا)، فلو كان ما قبل أن النّاصبة فعل لقيل: حُذف الجار فتعدى الفعل فنصب، ولكن اسم التّفضيل: (أجدر) اسم لا يعمل، فكان هذا دليلا أنّه في موضع خفض، إذ لا ناصب له.[37]

وفي مسألة الحال، يذهب السّهيلي إلى جواز مجيء الحال اسمًا جامدًا[38]. وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ [39]، وهذا قليل في بابه، لأنّ الأصل في الحال أن تأتي اسمًا مشتقًا لا جامدًا، وهذا هو القياس، لأن القياس إنما يكون على ما كثر في بابه من النّظائر. وقد نصّ ابن جني على أنّ المعتمَد في القياس على الشّواهد، ينبغي أن يكون مطّردا في القياس والاستعمال جميعا؛ أمّا ما كان شاذّا في أحدهما فلا يُقاس عليه.[40] ويبدو أنّ السّهيلي خالف مُعظم النّحاة في هذه المسألة، وقاس على ما هو شاذّ في القياس.

ولم يكتفِ السّهيلي بتوظيف الشّواهد القرآنية في مستوى التّركيب فحسب، بل مضى يستثمرها أيضا في المستوى الصرفي، ومن ذلك ما أورده للتّفريق بين المعاني الدّقيقة، كما هو الحال مع أبنية صرفية رآها معظم النّحاة متفقة المعنى، وهي بخلاف ذلك، إذ يذهب إلى أنّ لصيغتي : (مفعل، وفعل) فرقًا من جهة المعنى يعود إلى ثلاثة جوانب:[41]

الجانب الأوّل: إن المصدر إذا حدّدته من جهة المعنى للدّلالة على وقوع الفعل مرّة واحدة، قلت: ضربته ضربة، ونوّمته نومةً، ولا يقال : مضربة، ولا منامة. فهذا الفرق الأوّل؛ لأنّه لا فرق لدى معظم النّحاة بين (مفعل) في هذا الباب، وبين (فعل)، نحو: مضرب وضرب، ومنام ونوم، وكذلك هما في حال التعدية سواء، نحو: ضَرْبُ غلامِ زيد عمرًا، ومَضْرَبُ غلامِ زيد عمرًا.

الجانب الثّاني: إن المصدر يُحدّد تحديدا دقيقا، ولا يكون مطلقا نحو قولك نومة، ولا يقال: منامة.

الجانب الثالث: إن الفرق الثالث لائح لك من جهة المعنى في قولك: ما أنت إلّا نوم وإلّا سير، فهذا الكلام مستقيم حسن إذا أردت به معنى التّأكيد . أمّا إذا قلت : ما أنت إلّا منام، وإلّا مسير، فلا يجوز ذلك، لأنّ (الميم) لم تُزد إلّا لمعنى زائد كالزّوائد الأربعة في صيغة الفعل المضارع.

ويخطو السّهيلي بخطى ثابتة لتوضيح هذه المسألة، فالتّعليل الذي ذهب إليه في ترجيح رأيه، تعليل قويّ، يعكس معرفة واسعة بدقائق النّظم القرآني؛ ولذلك استشهد بما جاء في القرآن الكريم، ليؤكد مجرى توليد المعنى بالزّيادة في العربيّة، وهو ما وقفنا عليه في الفرق بين الصّيغتين الصّرفيتين: (مفعل، فعل)، وهذا يعكس لنا مدى وعي السّهيلي بأنظمة الدّلالة في كل مستويات اللّغة، من الصّوت إلى التركيب.

ويفترض السّهيلي محاورًا معترضًا، يسأل عن المعنى الذي تُعطيه الميم الزّائدة في صيغة (مفعل) ؟ فيكون جوابه مصحوبا بشاهد من القرآن الكريم، يكون له دليلًا على صحّة ما يذهب إليه، وذلك أن الحدث يتضمّن زمانًا وحالًا، فالمذهب عبارة عن الزمان الذي وقع فيه الذهاب، وعن المكان أيضا، فهو يعطي معنى الحدث وشيئًا زائدًا عليه؛ وكذلك إذا أردت الحدث مقترنا بالحالة والهيئة التي يقع عليها[42]. ثم يُدعّم رأيه هذا بشاهد من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﭽ ے ۓ ۓ ڭ ﭼ[43]، فأحال على التّدبر في هذه الحالة التي أنعم بها الله جلّ شأنه على عباده، ثم قال في آية أخرى: ﭽ ہ ھ ھ ے ۓ ﭼ[44]: « ولم يقل منام لخلو هذا الموطن من تلك الحالة، وتعرّيه من ذلك المعنى الزّائد في الآية الأخرى، ومن لم يعرف جوهر الكلام، لم يعرف إعجاز القرآن »[45].

فالتّعليل الذي ذهب إليه السّهيلي في ترجيح رأيه تعليل قوي، يعكس معرفة واسعة بدقائق وأسرار النّظم القرآني، ولذلك استشهد بما ورد في القرآن الكريم؛ ليؤكّد مجرى توليد المعنى بالزّيادة في العربيّة، وهو ما وقفنا عليه بالفعل في تبيان الفرق بين الصّيغتين: (مفعل، فعل). وهذا يعكس لنا مدى وعي السّهيلي بأنظمة الدّلالة التي قال بها اللّسانيون المحدثون.

والمتأمّل في تعليلات السّهيلي واستشهاداته النّحوية على أحكام العربيّة، يجدها تداولية بامتياز، فهو لا يكتفي في استشهاده بالقرآن الكريم على أصل الوضع المرتبط بنظام اللّغة المجرّد، بل يتّجه أيضا إلى استثمار هذا الوضع في واقع الخطاب، فيُعنى أحيانا في توجيه الدّلالات التّواصلية بالسّياق التّداولي ومركباته المتشعبة؛ ومن ذلك – على سبيل المثال– اهتمامه بوضعية المتكلم ومقاصده وأغراضه، وهو عين ما اهتمت به الدّراسات التّداولية.

فإذا كان سيبويه قد نصّ على أنّ عامل نصب المفعول به في وضعية الاشتغال، يعود إلى عامل محذوف يُفسره الفعل الذي بعده، نحو قولك: (عمرا ضربته)؛ إذ إن تقدير هذه الجملة عند سيبويه بالرجوع إلى الأصل: (ضربتُ عمرا ضربته)، فيكون عاملُ نصب المفعول به المقدّم عاملا محذوفا يُفسّره الفعل بعده، استغناءً به عنه.[46]

أمّا السّهيلي فله رأي مخالف لما نصّ عليه سيبويه في تعليل هذا العامل المحذوف بعلّة الاستغناء؛ لأنّه أرجع نصب المفعول به في وضعية الاشتغال إلى السّياق المقامي المرتبط بقصد المتكلم في توجيه الخطاب، فجعل عامل نصب هذا المفعول به عاملا معنويا، ربطه السّهيلي بقصدية المتكلم، وما ذلك العامل إلّا انعكاس لرغبة المتكلم وقصده في الخطاب من خلال التّراكيب النّحوية التي يُنشئها، فهو يُقدم ما يجب تقديمه، ويؤخر ما يجب تأخيره، ويحذف ما يقتضي حذفه اِلتزاما بقواعد وشروط السّياق التّواصلي؛ ولذلك يرى أنّ المفعول به إنما قُدّم على عامله –وهو الفعل– قصدا إلى تعيينه وحرصا على توضيحه وتبيينه، ورفعا للبس عن الذهاب إلى غيره.[47] وقد استشهد على هذه المسألة التّداولية بشاهد من القرآن الكريم، لم يجز فيه أن يتأخّر المفعول به عن فاعله، وهو قوله تعالى:چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ.[48]

ولعلّ اهتمام السّهيلي بسياق التّواصل، وبتفاعل عناصره، هو ما دفع السّهيلي للقول بالعامل المعنوي في نصب المفعول به في وضعية الاشتغال؛ وهو عامل له صلة بإرادة المتكلم وقصده في توجيه الخطاب، وقوام ذلك أن العامل المحذوف لدى السّهيلي يُطلب استحضاره بعناصر سياقية متعدّدة، منها وضعية المتكلم والمخاطَب، والعلاقة بينهما.

وفي موضع آخر من الكتاب، وقفنا على مسألة أخرى في غاية الدّقة العلميّة، إذ ينطلق فيها السّهيلي أيضا من محدّدات السّياق التّداولي، يقول في هذا الصّدد :« والذي يليق بهذا الموضع أن تعلم أن هذه الواو تدل على تصديق القائلين، لأنّها عاطفة على كلام مضمر، تقديره : (نعم وثامنهم كلبهم)، وذلك أن قائلا لو قال : إنّ زيدًا شاعِر، فقلت له : وفقيه، كنت قد صدّقته، كأنك قلت : نعم هو كذلك وفقيه أيضًا»[49].

فقد أبطل السّهيلي قول النّحاة بأنّ الواو في قوله تعالى: چ چ چ ڍ ڍ ڌ چ[50] هي واو الثمانية، ودليله على أنّ هذه الواو تفيد معنى التّصديق هو سياق تقدير الآية في قولهم : نعم هو كذلك، وثامنهم كلبُهم، فقد صدقوا القائلين بأن أهل الكهف سبعة وثامنهم كلبهم، فكان السّهيلي بذلك أوفق من غيره في تحديد معنى هذه الواو، فهي تُفيد في بعض السّياقات معنى التّصديق، والشّاهد على ذلك الآية الكريمة من سورة الكهف، فالمعنى عند السّهيلي أوسع من ذلك الذي يطلبُه النّحاة في مساحة ضيّقة، لأنّه يقوم على فهم دقيق لشروط التّركيب، ومسالك التّقدير.

6- مدى قياس السّهيلي على الشّاهد القرآني:

من المعلوم أن القياس النّحوي يُعدّ الأصل الثاني من أصول الاحتجاج والاستشهاد، وهو : حمل غير المنقول على المنقول من كلام العرب الفصحاء، وهو أيضًا : حمل فرع على أصل بعلة جامعة[51]، فالأوّل يسمى قياس النّظائر وهو قياس بنوي؛ أمّا الثّاني فيسمى قياس التعليل. وما ذكره ابن الأنباري من أنواع القياس يدخل في قياس واحد هو قياس التّعليل. ويذهب إلى أنّ للقياس النّحوي أربعة أركان يقوم عليها: الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس، والحكم، والعلة الجامعة بينهما، نحو: حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع بعلة جامعة وهي الإسناد.[52]

والظاهر لنا – والله أعلم– أنّ القياس عند السّهيلي يأخذ مسلكا مغايرًا لما هو عند البصريين، لأنّ القياس في منهجهم يقوم على كثرة النّظائر في الباب النّحوي، بخلاف ما هو موجود لدى الكوفيين الذين يقيسون أحيانا على الشّواذ، والشّواذ تُعدُّ قليلة في بابها، فلا تأخذ – في نظرنا – مجرى القياس النّحوي، لأن للقياس شروطا وقواعد، ولذلك ذهب ابن جني إلى أن الشّواذّ تحفظ، ولا يقاس عليها.[53]

وبالرّجوع إلى السّهيلي، نجده يُجيز القياس على الشّواذ، ففي مسألة الحال، ذهب إلى أن الحال قد تخرج عن أصلها في حكم الاشتقاق، فتأتي اسما جامدًا[54]، ودليله على ذلك شاهد من شواهد القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٹ چ[55]. ومن المعلوم أن الأصل في الحال أن تكون اسمًا مشتقا لصاحبها، لأنّها خبر في المعنى، ولذلك لا يجوز القياس عليها، لأن القياس يتحدّد بكثرة النّظائر في الباب، وما ورد في الشّاهد القرآني فصيح، لكنه قليل، ولا يكاد يوجد له نظائر في الاستعمال.

وفي مسألة تقديم خبر المبتدإ عليه، يعترض السّهيلي على الخليل في منعه تقديم الخبر، وعلّل ذلك بأنّ عامل رفع الخبر معنوي، وهو تبعيته للمبتدإ إذ هو الاسم الأوّل في المعنى، ومن ثم لا يمكن تقديمه على المبتدإ قياسا على النعت الذي لا يتّقدم على منعوته، والبدل على المبدل منه.ويُوضّح

السّهيلي في هذه المسألة أن تقديم الخبر أخفّ من تقديم النعت أو البدل؛ لأنّ التّوابع تُعدّ من تمام الاسم المتبوع، ولذلك ينفي أن يكون الخبر من تمام المبتدأ، ولكن من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ، ومن ثم يجوز تقديمه عليه.[56] وقد استدلّ السّهيلي على جواز تقديم الخبر على المبتدإ، كما استدلّ على جواز التّقديم بالسّماع؛ فاستشهد على لذلك بأوّل مصدر من مصادر هذا السّماع وهو القرآن الكريم، حيث قال: « كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن الكريم والكلام الفصيح، نحو قوله سبحانه: چ ۇ ۆ ۆ چ[57]، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم (مسيء أنت)، (مسكين فلان)...»[58].

وبالبحث في أصول هذه المسألة النّحوية، وذلك بالرّجوع إلى كتاب سيبويه، وهو أقدم كتاب نحوي وصل إلينا، استوفى فيه صاحبه آراء شيوخه، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد، وجدنا أن شيخ سيبويه لا يمنع تقديم خبر المبتدأ عليه، كما قال بذلك أبو القاسم السّهيلي، لأن قصد الخليل من قبح تقديم الخبر في قولك : قائم زيد، يعود إلى البناء وليس إلى الإسناد، وذلك أنّك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المعمول الأوّل وهو المبتدأ، كما تفعل في تقديم المفعول به على الفاعل في قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله، وكان الأصل في المفعول به أن يكون مؤخرًا، كما كان الأصل في الخبر أن يكون مؤخرًا على المبتدأ، فهذا هو الذي يقبح تقديمه؛ أمّا إذا جعلت (قائما) مبنيا على (زيد)، فيجوز تقديمه.[59]

ولو قمنا بحمل الفروع على أصولها، لاتّضح لنا أن الخليل وتلميذه سيبويه يدركان جيدًا ضوابط التّقديم والتّأخير، والتّأخير والتّقديم، ولذلك كان حكم تقديم خبر المبتدأ عليه في بعض المواضع جائزا، وهو ما نوضحه بالجدول الحملي التالي:

العامل (ع)	المعمول الثاني	المعمول الأوّل
Ø	قائم	زيد
Ø	منطلق	عمرو
Ø	محسن	أنت
Ø	كريم	أخوك
ضرب	زيدًا	عبدُ الله

وعلى أساس الجدول الحملي، يتّضح لنا أنّ المعمول الثاني (قائم) جاز تقديمه، لأنه مبني على (زيد)، وهذا عربيّ جيّد، لأنه يناظر الجملة الفعلية، قياسًا على جواز تقديم المفعول به وهو المعمول الثّاني على فاعله المرفوع، وهو المعمول الأوّل للفعل (ضرب) . فكانت كل الجمل متناظرة من حيث البنية العاملية في جواز تقديم المعمول الثاني على المعمول الأوّل.

ولا شكّ أن ما قاله السّهيلي في هذه المسألة يتحرّك في فضاء وظيفي مفتوح، يعود أساسًا إلى الحمل على المعنى، ولذلك استحق الخبر المحض قبحًا في التقديم، لأنّه مجرد من المعاني الخاصة بالمدح والتعظيم والذم، وغيرها من المعاني. أمّا إذا ضُمِّنَ معنى من هذه المعاني التي أشار إليها السّهيلي، فيجوز تقديمه قياسًا على الشّاهد القرآني الذي استشهد به السّهيلي، وهو قوله تعالى چ ۇ ۆ ۆ چ.[60] ولعلّ السّهيلي أرجع منع تقديم الخبر لدى الخليل إلى الحمل على المعنى؛ وهو الخبر الذي هو خبر محضٌ، مجرّد من المعاني، نحو: الذم والمدح والترحم والتعظيم، فقولك: (مسيء عمرو)، يأتي بمعنى: أذم عمرا، وقولك: (حسن زيدٌ)، يأتي بمعنى: أستحسن زيدا. وأمّا إذا تجرّد الخبر من هذه المعاني فيقبح تقديمه لدى الخليل، نحو قولك: قائمٌ عمرو.[61] وهذا دليل واضح على عناية السّهيلي بالدّلالة، فهي تمثل عنصرا مركزيا في إثبات الحكم النّحوي، أو نفيه.

7- دوافع الاستشهاد بالقرآن الكريم عند السهيلي:

ربّما ليس قولا جديدًا ما سوف نطرحه في هذه الدّراسة عن دوافع التعليل والاحتجاج والاستشهاد في النّحو العربي؛ إذ صار من المؤكّد أن حكمة واضع اللّغة هي أصل الأصول التي بُنيت عليها النّظرية النّحوية العربيّة، ولذلك ذهب ابن جني إلى أنّ هذا الأصل هو الذي يدعو إلى البحث عن علل النّحو، ويأخذ بيد النّحويّ إلى ما وراء ذلك، فيستضيء به، ويستمدّ به التنبّه على الأسباب المطلوبات منه.[62]

ويرى الأستاذ مخلوف بن لعلام أن تسليم النّحاة بحكمة الواضع أدّى إلى جملة من الأسس والأصول التي قامت عليها النظرية النّحوية العربية، أهمها: القول بثنائية الأصل والفرع، ولجوء النّحاة إلى القياس التّعليلي، وتعليل النّحاة ما استُغني عنه أو تُرك في الاستعمال وهو محتمل في القياس، أو قسمة التراكيب.[63]

والقول بأنّ اللّغة العربية من وضع واضع حكيم، وأن مبناها على الحكمة، فهو ما كان يعتقده السّهيلي اعتقادا جازما؛ ولذلك كان مولعا بتعليل نظامها، والبحث في أسرارها، والاستشهاد على أحكامها وأصولها. وما يضعه الحكيم لا يكون إلّا على صورة دقيقة من الكمال والانسجام والتّناسق وعدم التّناقض.

إلا أنّ النّحاة اختلفوا في أصل هذه الحكمة، فانقسموا إزاءها إلى فريقين: فريق يرى أنّها تعود إلى الله عزّ وجلّ، فأصل اللّغة في نظرهم هو التّوقيف. وفريق يرى أنّها اصطلاح، فمصدرها بهذا له صلة بالعرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

ويبدو لنا أنّ السّهيلي ينتمي إلى الفريق الأوّل الذي يرى أنّ أصل اللّغة العربية التوقيف، وأن مصدر نظامها العجيب، وتناسق عناصرها، هو الله سبحانه وتعالى. وعلى هذا الأساس، لجأ السّهيلي إلى تعليل ما خرج عن أصل بابه وقياسه. ولم يكتفِ بذلك، بل مضى يُعلّل الأصول نفسها، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، والحكمة من اختصاص الاسم بالتنوين، واختيار النّون الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف.[64]

ويُعدّ هذا الأثر المتعلّق بالتّسليم بحكمة الواضع المحرّك الأوّل، والأثر الفاعل الذي جعل السّهيلي يُعلي من مكانة الشاهد القرآني، ويضعه في قمة هرم الاستشهاد النّحوي، حتى ولو خالف القياس، وكان شاذّا. وقد أكثر السّهيلي من ذكر إعجابه باللّغة العربيّة، وصرّح في أكثر من موضع بأصل هذه الحكمة، ومن ذلك قوله: « وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة»[65] ، وقوله أيضا: « فإنّي لم أفحص عن هذه الأسرار، وخفي التعليل في الظّواهر والإضمار، إلّا قصدا للفكر والاعتبار في حكمة من خلق الإنسان وعلّمه البيان، فإنّه الخالق للعبارات، والمقدر للّطائف و الإشارات ».[66]

ثم إنّ ما زاد في قوة اعتقاد السّهيلي بأنّ هذه اللّغة الشريفة مبناها على الحكمة، هو نزول القرآن الكريم بها، وعلى أساليب وسنن العرب في كلامها، ولكن بنظم أعجز الناس على أن يأتوا بمثله، فكان هذا الأمر دافعا لعناية السّهيلي بالبحث في وجوه إعجاز القرآن الكريم، والتّعمق في أغوار النظام المتحكم في أسرار اللغة العربية. وهذا الأمر يرتبط بفلسفة الثقافة العربية الإسلامية، والتي ظهرت بعد نزول القرآن الكريم، وما دعا إليه من تدبّر وتأمّل، ليعرف الإنسان خالقه، ويقف على الحكمة من خلقه، ويفسّر العلاقة بينه وبين الكون، وبينه وبين خالقه؛ ولذلك ذهب أحد الباحثين إلى أن المسلمين قد نظروا منذ وقت مبكر– وربما بوحي من القرآن– إلى العالم بوصفه رمزًا دالًا تماما، كما أنّ اللغة رمز دال، فالكون والوجود علامة دالّة على حكمة خالقه، وهي علامة تدعو الإنسان أن يتأملها ليصل إلى حقيقة الخالق، وحكمته في الخلق، كما أنّ المتأمل في اللّغة العربية يوصل صاحبه إلى حكمة هذه اللغة، فيقرّ بحكمة واضعها.[67]

والظّاهر لنا أن تكوّن فكرة حكمة واضع اللّغة لدى السّهيلي، قد تسرّبت إليه من أقوال الخليل الذي وضع أصول هذا النهج القائم على التسليم بهذه الحكمة، فقد روى عنه أبو القاسم الزّجاجي أنّه لمّا سئل

عن العلل التي يعتلّ بها، أعن العرب أخذها، أم اخترعها من نفسه؟ قال: « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما اعتللته منه، فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصّادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها، قال: إنّما فعل هذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا...».[68]

ومعنى هذا الكلام أن الخليل يؤمن بحكمة واضع اللغة، ولذلك شبهها بالدّار المحكمة البناء، ودليله على ذلك الخبر الصّادق، والنظام الفريد المحكم البناء والتصميم الذي يلحظه كُل متأمّل في نظام حروف هذه اللّغة ومفرداتها وتراكيبها، فكان كل ذلك مدعاة للنّظر في نظامها الخفي، وتعليل كل ما شذّ عن أبوابه، وكل ما خرج عن أصوله، وردّه إلى هذا النظام، إثباتا لهذه الحكمة.

ولو أمعنا النظر في كلام الخليل، لاتضح لنا بجلاء أنّ تحديد دي سوسير لمفهوم اللّغة، وتشبيه نظامها بلعبة الشطرنج لم يَكن فتحًا جديدًا، لأنّ الخليل كان سبّاقا إلى ذلك، حيث عدّ اللّغة نظامًا، وشبهها بالدّار المحكمة البناء، العجيبة النظم والانسجام، ودليله على ذلك الخبر الصّادق، والنظام الخفي الذي يلحظه كُلّ متأمّل في هذا النّظام الذي يحكم بنية حروفها ومفرداتها وتراكيبها، فكان كلّ ذلك محركا قويّا، ودافعًا كبيرًا، جعل الخليل، ومن ساروا على نهجه كالسّهيلي، يُعللون كُلّ ما خرج عن أصولها وأبوابها، وكُلّ ما استغنى عنه العرب الفصحاء، وتركوه، وهو محتمل في القياس أو قسمة التراكيب، إثباتا بأنّ لغة العرب مبناها على هذه الحكمة، وأنّها تنطوي على نظام متكامل، قائم في أساسه على الارتباط العضوي المتين بين مستوياتها.

خاتمة :

وفي خاتمة هذه الورقة البحثية، ليس من السّهل بمكان أن ندّعيَّ أننا توصلنا إلى إجابات دقيقة مُقنعة عن الإشكالية المطروحة من قبل، بل يكفي أننا حاولنا جسّ نبض موقف السّهيلي من الشّاهد القرآني، وتتبع الأدوات الإجرائية الموظفة في استشهاده بالقرآن الكريم؛ ولذلك قد نطمئن إلى جملة من النتائج البحثية المتوصَّل إليها، تأسيسا على ما تقدّم ذكره، نُجملها في العناصر التالية:

- حظي الشّاهد القرآني في تعليلات السّهيلي بمكانة مرموقة، فكان هو الأوّل في الاستشهاد على أحكام اللّغة، وفي مناقشة قضايا الخلاف بينه وبين خصومه.
- أظهر السّهيلي كفاءة عالية في توظيف الشّاهد القرآني لبناء الأحكام، وصياغة القواعد، والرّد على الخصوم، وترجيح الأحكام لمّا تتعدد أوجه الاستعمال اللّغوي، فاتضح بذلك مدى حُجّية هذا الشّاهد وسلطته لدى السّهيلي.
- إنّ اشتغال السّهيلي بالقرآن الكريم في استنباط القواعد، والاستشهاد على أحكامها، يعود أيضا إلى تكوينه المعرفي، وثقافته الواسعة، فهو نحويّ عبقريّ ذو عقلية مبدعة تُضاهي فكر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، ومن نحا نحوهما. بالإضافة إلى ذلك فهو فقيه وأصولي متمكن، بارع في التّفسير، فكان من الطبيعي أن يجعل الشّاهد القرآني في مقدمة الشّواهد النّحوية المختلفة، كالشّاهد الحديثي، والشّاهد الشّعري .
- إن مردّ كثرة استشهاد القرآن الكريم على قواعد اللّغة العربية وأحكامها، وجعله في أعلى مراتب الاحتجاج والاستشهاد، يعود إلى اعتقاده الجازم بحكمة واضع اللّغة، وبأنّ لغة العرب مبناها على هذه الحكمة، فهي تنطوي على نظام محكم البناء، عجيب النّظم والانسجام، فكان هذا الأساس واحدا من أهم الأسس المعرفية التي بُني عليها التّفكير النّحوي عند السّهيلي.

ولعلّنا بهذه الورقة البحثية المتواضعة، نكون قد كشفنا جانبا مهما من جوانب شخصية السّهيلي العلمية، فهو يستحق من خلال آثاره التي خلّفها في اللّغة والفقه والتّفسير قراءة جديدة من منظور لساني، قد تساهم في إثراء قواعد العربية وأحكامها .

الهوامش:

[1] – ينظر: ابن فارس، أبو الحسن أحمد: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ج3، ص221.

[2] – ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987م، ج2، ص494.

[3] – ينظر : الرّازي، محمد بن أبي بكر: مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1989م، ص306.

[4] – ينظر : الزبيدي مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت، ج2، ص391.

[5]– ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب،تح: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهشام محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ج8، ص 151–152.

[6] – ينظر : الجرجاني، الشريف على بن محمد: كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1985م، ص69.

[7] – التهانويّ، محمد بن علي بن القاضي : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، شركة خياط للكتب والنشر، بيروت،دط، 1966م، ج1، ص1002.

[8] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص558.

[9] – ينظر: محمد إبراهيم عبادة: معجم مصطلحات النّحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2005، ص171.

[10] – ينظر : محمد حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة العربية، ص51.

[11] – أبو المكارم علي: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص219.

[12] – المرجع السابق، ص219–220.

[13] – محمّد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م، ص 59.

[14] – عبدالرحمن بن أحمد الإمام: اختيارات ابن يعيش النحوية، والتصريفية (جمعا ودراسة وتقويما)، المكتبة الازهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2011، ص420.

[15] – السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج1، ص164.

[16] – سورة البقرة، من الآية 115.

[17] – عمر حمد مختار، وسالم مكرم عبدالعال: معجم القراءات القرآنية، القاهرة، ط3، 1997م ، ج1، ص106.

[18] – ينظر : مخلوف بن لعلام، مبادئ في أصول النحو، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، دط، دت، ص51.

[19] – ينظر : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[20] – ينظر : السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح وتع: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1،1985م، ص106.

[21] – السّهيلي أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م، ص26.

[22] – سورة الأعراف، من الآية 53.

[23] – سورة الأنعام، من الآية 18.

[24] – السّهيلي: المرجع السابق، ص177.

[25] – السّهيلي: المرجع السابق ، ص101.

[26] – المرجع نفسه ، ص205.

[27] – سورة الشورى، من الآية 11.

[28]– ينظر: السّهيلي ، الرّوض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ، تح: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص143.

[29] – ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

– سورة الشورى، من الآية 11.[30]

[31] – ينظر : النحاس، أحمد بن محمد بن اسماعيل: إعراب القرآن ،تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1988م، ج4، ص74.

سورة البقرة، من الآية 10.[32]

– ينظر: السّهيلي: المصدر السابق، ج2، ص294.[33]

[34] – أحمد حسن حامد: التضمين في العربية (بحث في البلاغة والنحو)، مكتبة لسان العرب، دار الشلاوق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2001،ص43.

– سورة الأنبياء، من الآية 92.[35]

– سورة التوبة، من الآية 97.[36]

– ينظر : السّهيلي: المصدر السابق، ج2/82،81.[37]

[38] – ينظر : السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، المرجع السابق، ص310.

– سورة غافر، من الآية 67.[39]

– ينظر : ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح : محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، دط، دت، ج1،ص97. [40]

[41] – ينظر: السّهيلي: الرّوض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، المصدر السابق، ج3، ص129.

[42] – المصدر نفسه، ج3، ص129.

– سورة الروم، من الآية 23. [43]

– سورة البقرة، من الآية 255. [44]

– ينظر : السّهيلي، المصدر السابق، ج3، ص129.[45]

[46] – ينظر : سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر: الكتاب، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج1، ص81.

– ينظر : السهيلي: نتائج الفكر في النحو، المرجع السابق، ص157.[47]

– سورة الفاتحة، الآية 4.[48]

– السهيلي: المصدر السابق، ج4 ص59.[49]

– سورة الكهف، من الآية 22.[50]

[51]– ينظر: ابن الأنباري: لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م، ص105.

– ينظر : المرجع السابق: الصفحة نفسها.[52]

– ينظر: ابن جني : الخصائص، ج1، ص 97، 98. [53]

– ينظر: السهيلي: نتائج الفكر في النحو، المرجع السابق، ص110.[54]

– سورة غافر، من الآية 67.[55]

– ينظر : السهيلي : المرجع السابق، ص314.[56]

– سورة يس، من الآية 37.[57]

– السهيلي: المرجع السابق، ص314.[58]

- ينظر : سيبويه: الكتاب، ج2، ص125.[59]
- سورة يس، من الآية 37.[60]
- ينظر : السهيلي: المرجع السابق، ص 314، 315.[61]
- ينظر: ابن جني: المرجع السابق، 54/1.[62]
- ينظر : بن لعلام مخلوف: المرجع السابق، ص20-25.[63]
- ينظر: السهيلي: المرجع السابق، ص62، 70.[64]
- المرجع نفسه، ص209.[65]
- المرجع نفسه، ص177.[66]
- ينظر : حسام أحمد قاسم : الأسس المنهجية للنحو العربي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2006م، ص 277.[67]

[68]- الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ص 16.